دعا النواب إلى الاستخدام الرشيد للأدوات الدستورية

الكندري : تكرار اللجوء لسلاح الاستجواب يضعف من قيمتها

كتب مصطفى كامل

دعا رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري النواب الى الاستخدام الرشيد للادوات الدستورية المتاحة مشيرا إلى ان دور النائب لايختزل فقط باستخدام السقف الأعلى من المساءلة وهو الاستجواب.

وقال الكندري في تصريح صحفي أن اللجوء لسلاح الاستجواب في جميع المناسبات ربما يضعف هذه الاداة ولا يحل القضايا التي يطالبنا بها المواطنون وربما يزيد من توتير العلاقه بين السلطتين بما ينعكس سلبا على المصلحة العامة.

وأضاف أن نظامنا البرلماني ودستورنا أتاح للسلطتين التشريعية والتنفيذية استخدام اداوتهم الدستورية غير اننا لانتمنى ان تصل العلاقة الى مرحلة الردع المتبادل حيث سئم المواطن من حالة التصعيد مشيرا الى ان الدستور جعل الاصل هو التعاون بين السلطتين دون تهاون وليس التنافر والتصعيد.

وقال الكندري ان برلمانات العالم كلها لديها مطابخ يمكن ان تصل فيها الى منتصف الطريق في الحلول وهذه هي جوهر فكرة السياسة والعمل السياسي.

ولفت إلى أن هناك أطرافا فاعلة وكتلا برلمانية في هذا المجلس بدأت بانتهاج سياسة الالتقاء بمنتصف الطريق والحوار معربا عن امله في استمرار ذلك وأن يتفاعل معها النواب للوصول الى نتائج تخدم البلد والمواطن ومصالحه.

وعبر رئيس المجلس بالإنابة الكندري عن امله في ان يأخذ الدور التشريعي مساحته حيث هناك ملفات كثيرة عالقة ينتظرها المواطن.

ومن جانبه دعا النائب صالح عاشور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إلى مواجهة الاستجوابين المقدمين لسموه معربا عن رفضه احالة الاستجوابين الى المحكمة الدستورية او اللجنة التشريعية أو تاجيل مناقشتهما إلى ما لا نهاية.

وقال عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاستجواب حق لأعضاء مجلس الأمة، لافتا إلى حق الحكومة في طلب التاجيل لمدة أسبوعين وفقا لما تنص عليه اللائحة.

عيسى الكندري

صالح عاشور

■ توتر العلاقة بين السلطتين ينعكس سلباً على المصلحة العامة

■ دستورنا جعل الأصل هو التعاون دون تهاون وليس التنافر والتصعيد

■ برلمانات العالم لديها مطابخ يمكن أن تصل فيها إلى حلول توافقية

■ لا نتمنى أن تصل العلاقة بين السلطتين إلى مرحلة الردع المتبادل

■ هناك أطراف فاعلة في المجلس بدأت بانتهاج سياسة الالتقاء والحوار ونتمنى لها التوفيق

■ الاستجواب حق لأعضاء مجلس الأمة والحكومة تستطيع التأجيل وفق اللائحة

■ عاشور : أدعو رئيس الوزراء إلى المواجهة وأرفض الإحالة إلى الدستورية أو التشريعية

يناقش عدة موضوعات تتعلق بتطوير سياسات محكمة للبيئة والطاقة ومكافحة الفساد

الغانم يصل إلى واشنطن للمشاركة في أعمال المؤتمر العالمي البرلماني

الغانم لدى وصوله واشنطن

وصل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم على رأس وفد نيابي إلى واشنطن امس للمشاركة في أعمال المؤتمر العالمي البرلماني الذي ينظمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال يومي امس واليوم .

وكان في استقبال الرئيس الغانم سفير الكويت لدى واشنطن الشيخ سالم العبدالله ورؤساء المكاتب الملحقة واعضاء السفارة.

ومن المقرر أن يلقي الرئيس الغانم كلمة أمام رؤساء وممثلي الوفود البرلمانية المشاركة كما يلتقي على هامش أعمال المؤتمر رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم ونائب رئيس صندوق النقد الدولي ناو جانغ إضافة إلى لقاء عدد من الخبراء الاقتصاديين والماليين.

ويناقش المؤتمر عدة موضوعات تتعلق بتطوير سياسات محكمة للبيئة والطاقة ومكافحة الفساد وتطوير الحوكمة والاستثمار في البشر والتركيز على التقدم المبكر للطفل إضافة إلى التعاطي مع الضغط الاقتصادي والاجتماعي بسبب الهجرة وتوفير سبل تطوير المهارات والتعامل الاجتماعي.

ويضم الوفد النيابي إضافة إلى الرئيس الغانم النواب عبد الوهاب البابطين وصلاح خورشيد وصفاء الهاشم وثامر السويط.

أكدت أن تشابك الجهات الحكومية أدى إلى ازدواجية الصرف

«الميزانيات» : الإطفاء غير جادة في تسوية ملاحظات «المحاسبة»

اجتماع سابق للجنة الميزانيات

■ إدارة التدقيق الداخلي ما زالت لا تتبع أعلى سلطة إشرافية وبحاجة إلى زيادة عدد موظفيها

■ إعادة النظر بالإجراءات المتبعة بإدارة العقود والمناقصات لضمان عدم تكرار بعض المآخذ السابقة

■ تمرير صرف أحد العقود بقيمة 254 ألف دينار من دون عرضه على الرقابة المسبقة في ديوان المحاسبة

■ تدني القيمة الإيجارية لبعض تعاقدات شركات الاتصالات المشغلة لمحطات التقوية والتي جاوزت الـ 10 سنوات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانيتي الإدارة العامة للإطفاء والهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وحسابهما الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنهما.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان الصمد إن اللجنة ثمنت بخالص الامتنان دور رجال الإطفاء وما يلاقونه من مشاق لافتا الى أن إبداء الملاحظات لا يعني التقليل من جهودهم المميزة وإنما هو حرص في توجيه الاعتمادات المالية بما يحقق الأهداف المرجوة منها.

وأوضح أنه رغم إفادة ديوان المحاسبة بوجود تطورات جيدة في إدارة التدقيق الداخلي بالإطفاء إلا أنها ما زالت لا تتبع أعلى سلطة إشرافية وبحاجة إلى زيادة عدد موظفيها بما يتناسب مع حجم العمل.

ولفت عبدالصمد الى وجود تكرار لظاهرة عدم تبعية هذه الإدارة لأعلى سلطة إشرافية في كثير من الجهات الحكومية ؛ ووجود لبس في آلية عملها بحاجة إلى حسم حكومي.

وأشار إلى أن قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن قد أناط بالوزير وحده دون غيره هذه المسؤولية كي يكون على إطلاع تام بمجريات الأمور في الجهات التابعة له.

وطالب عبد الصمد بإعادة النظر بالإجراءات المتبعة بإدارة العقود والمناقصات لضمان عدم تكرار بعض المآخذ السابقة.

وقال إن من بين الملاحظات تمرير صرف أحد العقود بقيمة 254 الف دينار من دون عرضه على الرقابة المسبقة في ديوان المحاسبة، الأمر الذي يتطلب التحقيق لاسيما أن ذلك يعد مخالفة مالية وفق تأكيد الديوان عليها أثناء الاجتماع.

وأضاف أن ديوان المحاسبة رصد أيضا تدني القيمة الإيجارية لبعض تعاقدات شركات الاتصالات المشغلة لمحطات التقوية والتي جاوزت الـ10 سنوات ؛ الأمر الذي يقتضي تحديث تلك العقود بقيم إيجارية جديدة.

وأوضح عبد الصمد أن ديوان الخدمة المدنية أشاد بتعاون الإدارة العامة للإطفاء في تسوية ملاحظات شؤون الموظف، مؤكد ا أهمية استكمال تلك الجهود والعمل على سد النقص الوظيفي في عدد من المراكز. وبين أن ان هذه المراكز بلغت وفق تقييم ديوان المحاسبة 232 وظيفة ، علما أن ميزانية السنة المالية الجديدة تضمنت إدراج 37 وظيفة للوظائف العامة و410 للوظائف الإطفائية. وأوضح عبد الصمد أن ميزانية السنة المالية الجديدة تضمنت نحو 11 مليون دينار لشراء آليات ومعدات برية وبحرية لمكافحة الحرائق .

وأكد حرص اللجنة على توافر الاعتمادات اللازمة لتجديد أي آليات قد تراها الجهات الرقابية متخفضة في كفاءتها، علما أنه تم صرف ما يجاوز 13 مليون دينار في السنوات الأربع الماضية في هذا الشأن

وكشف عن أن بيانات الحساب الختامي توضح عدم الصرف على 8 مشاريع إنشائية ومنها تصميم مراكز إطفاء في عدد من المناطق ؛ الأمر الذي يتطلب تسريع تنفيذها والتنسيق مع الجهات المعنية لتخطيط إنشائها في أماكن تتلاءم مع احتياجات الأهالي وسرعة الاستجابة لأي حوادث.

وبالنسبة إلى الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية قال عبد الصمد إنه رغم أن نشاط الهيئة هو طباعة القرآن الكريم إلا أنها قامت بالتعاقد مع إحدى الدول الخليجية لشراء المصاحف وتخزين نحو 100 الف نسخة في المخازن.

وأضاف أنه لوحظ تدني نسبة مراجعة ما تم شراؤه والتي لم تتجاوز 18% مع ما صاحب ذلك من تكاليف إضافية كالمهمات الخارجية ومكافآت لجان مراجعة القرآن والتي بلغت 36 الف دينار في السنة المالية الأخيرة.

وقال إن اللجنة تحفظت على ذلك وطلبت ضرورة التحقق فيما ما إذا كان شراء المصاحف من مطابع إسلامية معتمدة تحتاج إلى مراجعات إضافية قبل توزيعها أم لا. وأوضح عبد الصمد انه سبق ان بينا وجود تماثل واضح بين عمل الهيئة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بخاصة أن لدى الوزارة قطاعا كاملا معنيا بشؤون القرآن الكريم.

وأشار إلى أن ديوان المحاسبة قد خلص في دراسته بشأن تشابك الجهات الحكومية إلى وجود تداخل بينهما وعدم دخول عموم شؤون القرآن الكريم والسنة النبوية في اختصاصات الهيئة.

وأضاف أن هذا التشابك أدى إلى وجود ازدواجية في الصرف : حيث تضمنت ميزانية الهيئة الجديدة 200 الف دينار لشراء المصاحف والكتب السنة النبوية وتوريد علب فاخرة للمصاحف ؛ في حين ادرج في ميزانية الوزارة 150 الف دينار لشراء المصاحف وغيرها من الكتب الإسلامية.

وقال إن هذا التشابك يمتد أيضا ليشمل جهات أخرى معنية بالشؤون الإسلامية حيث إن كلا من الأمانة العامة للأوقاف والهيئة لهما توجه بإنشاء متحف خاص بها مختص بالقرآن والسنة. وطالب بسرعة حسم التوجه الحكومي فيما يخص دمج الجهات المتماثلة والاسترشاد بدراسة ديوان المحاسبة المقدمة بهذا الشأن سواء في قطاع الشؤون الإسلامية أو غيرها من القطاعات التي بينتها الدراسة ترشيدا للإنفاق العام .

وأشار إلى أنه من باب المثال وليس الحصر أنه تم صرف نحو 13.5 مليون دينار منذ إنشاء الهيئة قبل 6 سنوات إلا أنها لم تحقق أهدافها المرسومة لها قانونا من واقع تقارير ديوان المحاسبة.

امهلت مسؤولي «الدارسين على نفقتهم» شهراً لوضع اللائحة والضوابط لضم أبناء الكويتيات إلى المحفظة

«المالية» : شمول العسكريين غير الكويتيين المشاركين في تحرير الكويت بالمعاشات التقاعدية

لجنة الشؤون المالية

■ عاشور : الحكومة ليس لديها مانع والقضية الأساسية هي الظروف المالية والعجز في الميزانية

■ الاقتراح يشمل العسكريين غير محددي الجنسية الذين قاموا بتعديل أوضاعهم إلى جنسيات أخرى

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالإجماع على اقتراح بقانون لشمول العسكريين (غير الكويتيين) المشاركين في حرب تحرير الكويت ومن وقعوا في الأسر أثناء الغزو الغاشم بالمعاشات التقاعدية أسوة بمن شارك في حربي 67 و 73.

وقال عضو اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاقتراح يشمل العسكريين غير محددي الجنسية الذين قاموا بتعديل أوضاعهم إلى جنسيات أخرى سواء كانوا على رأس عملهم أم لا.

وأضاف أنه يشمل أيضا الأسرى الذين لم تتم إعادتهم الى الخدمة العسكرية استنادا إلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٧ في المادة العاشرة من المرسوم رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن العسكريين.

وأوضح عاشور ان الحكومة كمبدأ ليس لديها مانع ولكن القضية الأساسية هي الظروف المالية حاليا والعجز في الميزانية، مؤكدا ان القرار النهائي يرجع الى مجلس الأمة.

وأفاد بأن اللجنة ناقشت اقتراحا لتعديل القانون رقم ١ / ٢٠١٢ بشأن إنشاء محفظة مالية للطلبة المبتعثين الدارسين على نفقتهم الخاصة في الجامعات المعترف بها يقضي بشمول أبناء الكويتيات في صندوق المحفظة

وبين أن المسؤولين عن هذه المحفظة في وزارة التربية والتعليم العالي والهيئة العامة للاستثمار طلبوا مهلة شهر لوضع اللائحة وبعض الضوابط لتحديد الجامعات الخاصة المعترف بها بحيث تشملهم هذه المحفظة المالية.

وأشار الى ان اللجنة وافقت على هذه المهلة لوضع التعديلات اللازمة وإعداد التقرير النهائي واحالته إلى المجلس لافتا إلى أن الحكومة ذكرت ان مبلغ الـ ٥٠ مليون دينار المخصص للمحفظة لن يكفي إذا تم التوسع في الجامعات.

وأضاف أن في حال الإبقاء على الجامعات نفسها التي يتم الابتعاث إليها على نفقة الوزارة فسيتم الاكتفاء بهذا المبلغ ويقتصر الأمر على وضع بعض الضوابط.